

واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات الجزائري-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة-

The Reality of SME Commitment to implement The Principles of Survey of sample of -the Algerian Corporate Governance Charter Small and Medium Enterprises in Annaba State-

زعيش محمد، جامعة باجي مختار عنابة، zaaich25@hotmail.com

خيارى زهية، جامعة باجي مختار عنابة، khiaziz2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/30 تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر: 2019/12/29

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بتطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وُزِع على المدراء الماليين عينة من 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالولاية، ولاختبار الفرضيات وتحليل الاستبيانات استخدم الباحثان برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20، وهذا من خلال استخدام ألفا كرونباخ، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار T-Test للعينة الواحدة. توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات على دراية بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات وتولي أهمية لمفهوم الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ ولاية عنابة؛ ميثاق حوكمة الشركات.

تصنيف JEL : O10.

Abstract:

The study aims at identifying the extent to which the SMEs in Annaba are committed to implementing the principles of the Algerian Corporate Governance Charter. To achieve this goal, a questionnaire was distributed to a sample of 35 SMEs. To test the hypotheses and analyse the questionnaire the SPSS version 20 was used. This is done by using alpha-cronbach, arithmetic mean, standard deviation and T-Test for one

sample. The study concluded that these enterprises are familiar with the principles of the Corporate Governance.

keyword: Small and Medium Enterprises; Annaba State; Corporate Governance Charter.

JEL classification code : O10.

المؤلف المرسل: زعيش محمد، الإيميل: zaaich25@hotmail.com

1. مقدمة:

أخذت حوكمة الشركات حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيد الدولي والمحلي، خاصة بعد حالات الفشل الذريع الذي مس كبريات الشركات العالمية، حيث اتجهت أهم الهيئات الدولية لوضع مبادئ الحوكمة والتي من شأنها التوفيق بين الاطراف ذات العلاقة مع المؤسسة وآليات القضاء على البيروقراطية والفساد وتعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة. ولما اقتنعت دول العالم بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة سارعت إلى سن قوانين، على غرار قانون سرينيز أوكلسي "SOX" وقانون الحماية المالية "LSF"، والتي كانت تصب في مجملها لتعزيز وتدعم مبادئ حوكمة الشركات، وكذا القانون الأمريكي الذي جاء لتعزيز حوكمة الشركات، كما تم إصدار القانون الفرنسي للحماية المالية LSF.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بموضوع حوكمة الشركات من خلال اصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 ليشكل إطاراً ودليلاً إرشادياً يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والذي وجه بصورة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا النوع من المؤسسات الذي أصبح يشغل حيزا كبيرا في اقتصاديات الدول بالنظر الى الدور الإيجابي الذي يلعبه في تحقيق التنمية، فلقد بات اقتصاد الدول المتقدمة قائم على هذا القطاع بنسبة كبيرة جدا، وامتد الاهتمام الى الدول النامية التي ما فتأت تتجه

لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الحكومية المتبناة، سن قوانين خاصة بها، تقديم العديد من المزايا والاعفاءات الضريبية للتشجيع على خلق ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات فقد أولت الحكومات المتعاقبة في الجزائر اهتماما خاصا بهذا القطاع من خلال البرامج و الاستراتيجيات الحكومية والاقتصادية، الا انه وفي ظل استحواذ الربح البترولي والاقتصاد المستورد على الاقتصاد الجزائري، تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه جملة من التحديات، والتي تطرق اليها ميثاق الحكم الراشد بالتفصيل مبرزا الدور الذي يمكن ان تلعبه الحكمة في تبديد هذه الصعوبات والعراقيل.

وهو ما يفردنا طرح الاشكالية التالية:

ماهو واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية

عناية؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عناية اهمية لميثاق حوكمة الشركات؟
- هل تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عناية مبدئي الانصاف والشفافية؟
- هل تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عناية مبدئي المساعلة والمحاسبة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عناية مبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عناية بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية.
- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بحوكمة الشركات وأهم خصائصها، بالإضافة إلى التعرف على أهم مبادئ ميثاق حوكمة الشركات بالجزائر، ومدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بتطبيق هذه المبادئ.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في الجزائر على غرار بقية الدول، وضرورة الالتزام بمبادئها من أجل ضمان حوكمة جيدة لمؤسساتها خاصة الصغيرة والمتوسطة منها أملاً في تحقيق مستويات أداء أفضل، ولعل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات خير دليل على رغبتها في مساعدة مؤسساتها ومنحها فرصة البقاء والاستقرار، وتوّجت الجهود المبذولة في هذا الإطار بإصدار ميثاق الحكم الراشد الذي يطمح إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحوكمة ضمن بُعد شامل ودائم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بدراسة الأدبيات التي تناولت حوكمة الشركات وذلك بغرض بناء الإطار النظري، واختبار صحة الفرضيات استخدم الباحثان استبياناً وُرِّع على إطرارات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، وتم تحليل نتائجه باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات نذكر منها:

- دراسة سفير محمد وحيدوشي عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور حوكمة الشركات في دعم نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان التشريعات الجزائرية الحالية غير ملائمة لممارسات الحوكمة في الجزائر.

- دراسة صديقي خضرة، مدى مساهمة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة NCA روية الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز خيارات المؤسسات تجاه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، من خلال تناول مؤسسة روية الجزائر، حيث تم توزيع استبانة تضمنت 150 سؤال وزعت على موظفي الشركة. استُخدم برنامج SPSS لدراسة وتحليل النتائج. وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها أنه ومنذ إطلاق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، بادر عدد من شركات القطاع الخاص بما فيها شركة أن.سي.أ. الروبية بتطبيق مواد اللائحة بشكل طوعي كما تم اعتماد مدونة لقواعد الحكم الراشد.

- دراسة العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم اختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات داخل الشركة، ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو تخصيصها لدراسة واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكائنة بولاية عنابة، خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات يشهد نموا مضطربا بالولاية وادراكا منا لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل الدور التنموي لها.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وردت العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما اختلف تعريفها من دولة الى اخرى، فلقد ميز الاتحاد الأوروبي في تعريفه لها بين المؤسسة المصغرة و هي كل مؤسسة تشغل اقل من 10 اجراء، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجيرا وتتجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو، او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو، اما المؤسسات المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل اقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون اورو، او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو. (داودي، 2011، ص63). اما اتحاد جنوب شرق آسيا فقد صنف المؤسسات بحسب عدد العمال، حيث من 01 الى 10 عمال مؤسسات عائلية وحرفية، من 10 الى 49 عامل مؤسسات صغيرة، من 49 الى 99 عامل مؤسسات متوسطة، اكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة (خوني، هالم، 2016، ص18). أما المشرع الجزائري فيعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من شخص واحد الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم

أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017، ص5).

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة نذكر منها ما يلي: (خواني، بغداد، 2017، ص58-59)

- صغر حجم المشروع مقارنة مع المشروع الكبير؛
 - الجمع ما بين الادارة والملكية؛
 - قلة عدد العاملين؛
 - نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبيا؛
 - درجة المخاطرة قليلة؛
 - تعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛
 - تقديم السلع والخدمات للمجتمع المحلي مباشرة.
- ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم

3. حوكمة الشركات:

1.3. تعريف حوكمة الشركات:

هناك عدة تعريف لحوكمة الشركات حيث تعرف بأنها مجموع الاجهزة، قواعد القرار، المعلومات والرقابة التي تسمح لأصحاب الحقوق والمساهمين في الشركة برعاية مصالحهم (Frédéric & Rémi & Laurent، 2013، p56). كما تعرف الحوكمة بأنها "العملية والهيكل المستخدم لتوجيه وإدارة العمال وشؤون الشركة، بهدف تحسين القيمة للمساهمين،

والتي تشمل ضمان الجدوى المالية للشركة، تحديد العملية والهيكل الذي يحدد تقسيم السلطة، إنشاء آليات لتحقيق المساءلة بين المساهمين والمجلس والإدارة (Rich & Roger & Amold & Philip، 2005، p595)، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (مدحت، 2015، ص 63). أما لجنة الحوكمة العالمية فقد عرفتها حسب تقرير نشرته سنة 1995، بأنها مجموع الطرق التي يسير بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونهم المشتركة، وهي عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الجماعي، اذ يتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام، وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب وتعددها في صالحها (علي بن يحي، 2015، ص 12). ولقد عرف ميثاق الحكم الراشد الجزائري الحوكمة على انها تلك العملية الارادية والتطوعية للشركة، من اجل ادخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وادارتها ومراقبتها، فهي عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية الشركة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الاطراف الفاعلة في الشركة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك. (الجزائر، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص 14-16).

2.3. التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر:

يعود الفضل في وضع مدونة ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر الى المبادرة التي قادها مجتمع الأعمال وبتظافر جهود ثلاث مؤسسات هي مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة CARE، معهد رؤساء المؤسسات، والاتحاد الجزائري لمنثجي المشروبات APAB، وتم وضع وتطوير المدونة بدعم من هيئة التمويل الدولية IFC والمنتدى العالمي لحوكمة

الشركات GCGE. كما يعتبر انعقاد المؤتمر الدولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" بالجزائر في جوان 2007 النواة الأولى في بلورة فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركات، تلاها فيما بعد تشكيل فريق عمل لحوكمة الشركات مكون من 8 أعضاء من القطاع الخاص، حيث لاقت هذه الفكرة دعما من سلطات حكومية ممثلة في كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة المالية ووزارة العدل، وقد تم الاستناد بشكل أساسي في صياغة هذا الميثاق على مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في 2004، مع مراعاة خصوصية الشركات الجزائرية، يحتوي الميثاق على جزأين هما: (سفير، حيدوشي، 2017، ص 277-278)

- الجزء الأول: يوضح الأسباب الدافعة لبروز مفهوم الحوكمة وأهميته للمؤسسات الجزائرية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها.

- الجزء الثاني: يتطرق إلى المقاييس الأساسية التي ينبغي عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممولون أو الإدارة، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية

3.3. المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وفق ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر:

تقوم حوكمة الشركات، وفقا لهذا الميثاق، على أربعة مبادئ أساسية تشكل مقاييس تدعم بعضها البعض، أي أنها تطبق معا وبترباط، ولا يمكن الفصل بينها، إذ تشكل نوعا من المربع السحري الذي يجعل من الحكم الراشد خيار الفوز في كل الظروف، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (الجزائر، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص 66):

- الإنصاف: الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها يجب أن توزع بصورة منصفة؛
- الشفافية: الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع؛
- المساءلة: مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف معينة وغير متقاسمة؛
- المحاسبة: كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

وتجدر الإشارة الى أن الالتزام بمبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة تطوعي وغير ملزم وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة بعث مبادئ للحوكمة على المستوى الداخلي للشركة ودعمها واستخدامها.

4. الجانب التطبيقي:

4.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكائنة بولاية عنابة، وبغرض معرفة مدى التزامها بتطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد، تم اختيار عينة عشوائية شملت 35 مؤسسة وزعت استبانات على المدراء الماليين لهذه المؤسسات، وقد تم استرجاع 31 استبياناً جميعها صالح للدراسة، حيث قدرت نسبة الاستجابة بـ 88.75%، وهي نسبة جيدة ومقبولة.

4.2. أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان تم إعداده وفق منهجية البحث العلمي، وبالاعتماد على مختلف الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، قسم الاستبيان إلى جزئين رئيسيين:

- الجزء الأول: خصص للمعلومات العامة حيث تضمن 4 أسئلة

- الجزء الثاني: قسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول حول الاهتمام بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات من قبل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن 4 أسئلة؛

- المحور الثاني حول تطبيق مبدئي الإنصاف والشفافية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، وقد احتوى على 6 أسئلة؛

- المحور الثالث حول تطبيق مبدئي المساءلة والمحاسبة في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وتضمن 7 أسئلة.

4.3. المعالجة الإحصائية

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20 وهذا من خلال

استخدام:

- ألفا كرونباخ

- المتوسط الحسابي

- الانحراف المعياري

- اختبار T-Test للعينة الواحدة

وتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة، ومعرفة اتجاه العينة

والذي يتم تحديده من خلال المتوسط الحسابي كما هو موضح بالجدول رقم 1.

الجدول 1: مقياس تحديد اتجاه الاجابة للمتوسط الحسابي

إتجاه الإجابة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

المصدر: صالحى محمد يزيد، 2016، ص193.

4.4. قياس ثبات وصدق الاستبيان

تم التأكد من صدق الأداة (الاستبيان) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، ولتحديد الاتساق الداخلي لها تم استخدام ألفا كرونباخ للحكم على الاتساق الداخلي للاستبيان،

حيث قيم ألفا كرونباخ التي تم التوصل إليها كالتالى:

- بالنسبة للمحور الأول : ألفا كرونباخ = 0.606

- بالنسبة للمحور الثانى : ألفا كرونباخ = 0.675

- بالنسبة للمحور الثالث : ألفا كرونباخ = 0.728

- بالنسبة لجميع عبارات الاستبيان، ألفا كرونباخ = 0.845

يتضح أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول هي 0.606 وهي قيمة مقبولة،

وبالنسبة للمحور الثانى قيمة ألفا كرونباخ كانت 0.675 وتعتبر كذلك قيمة مقبولة، اما

بالنسبة للمحور الثالث فكانت قيمة ألفا كرونباخ 0.728 وهي قيمة جيدة احصائيا، والملاحظ

أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان هي 0.845 وهي نسبة جيدة إحصائياً، وهذا يدل على أن عبارات الاستبيان تتمتع بالاتساق الداخلي والثبات.

5. تحليل النتائج ومناقشتها

5.1. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب المعلومات العامة

الجدول 2: توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص العامة

النسبة %	التكرار	الفئة	المتوسط الحسابي
54.84	17	لسانس	المؤهل العلمي
45.16	14	ماجستير/ ماستر	
35.48	11	أقل من 5 سنوات	
58.07	18	من 5 إلى 15 سنة	الخبرة المهنية
6.45	02	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤهل العلمي لعينة الدراسة يقتصر على شهادتي الليسانس والماجستير/ماستر، ويشكل حاملو شهادة ليسانس الفئة الأكبر في العينة، تليها فئة المتحصلين على شهادة ماجستير/ماستر. إلا أن كون جميع أفراد العينة من خريجي الجامعات فإن هذا يشكل، بطبيعة الحال، عاملاً إيجابياً يضيف مصداقية أكبر على دقة النتائج المتوصل إليها. وبالنسبة لتوزيع العينة حسب الخبرة المهنية، فإنه يتضح أن نسبة 58.07 بالمئة من العينة هي الشريحة الأكبر بخبرة تتراوح بين 5 و15 سنة، في حين نجد نسبة 6.45 بالمئة خبرتهم أكثر من 15 سنة. أما البقية أي ما نسبته 35.48 بالمئة تقل خبرتهم عن 5 سنوات.

5.2. تحليل نتائج محاور الدراسة

الجدول 3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الاول

إتجاه الاجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
موافق	0,300540	4,0968	أنتم على دراية بما جاء به ميثاق حوكمة
موافق	0,512220	3,9355	تولي المؤسسة أهمية لمفهوم ومبادئ حوكمة
محايد	0,803220	2,6129	يوجد في المؤسسة دليل مكتوب حول
غير	0,588420	2,2903	تقوم المؤسسة بتنظيم دورات إعلامية
محايد	0,392300	3,2339	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20.

يتضح من الجدول رقم (03) أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.23 وهو في المجال من 2.60 إلى 3.39 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون "محايد"، حيث أن العبارتين الاولى والثانية اتجاه العينة بها "موافق"، وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة على دراية بما جاء به ميثاق حوكمة الشركات بالجزائر، وتولي أهمية لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، في حين أن اتجاه عينة الدراسة حول توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دليل مكتوب حول حوكمة الشركات جاء "محايد"، وفيما يخص تنظيمها لدورات تكوينية فاتجاه العينة كان "غير موافق" في إشارة الى عدم تنظيم دورات تكوينية حول الحوكمة من قبل هذه المؤسسات.

الجدول 4: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

إتجاه الاجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
موافق بشدة	0,486370	4,3548	تتوفر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة لجميع الأطراف
موافق	0,461410	4,2903	يتم الافصاح عن المعلومات بكل شفافية
موافق	0,855090	3,7419	توجد إجراءات مكتوبة تحدد صلاحيات
موافق	0,855090	3,7419	ينتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة في
موافق	0,505880	4,5484	أجور الاداريين محددة بدقة
موافق	0,486370	4,6452	توزيع المكافآت والتعويضات يتم بطريقة
موافق	0,390600	4,2204	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20.

يُظهر الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 4.22 وهو في المجال من 4.20 إلى 5 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون "موافق بشدة"، كما أن أغلب عبارات المحور الثاني اتجاه العينة بها "موافق بشدة"، وهذا ما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة تطبق مبدئي الإنصاف والشفافية.

الجدول 4: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث

إتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
موافق	0,300540	4,0968	هناك تحديد للمسؤوليات بدقة
موافق	0,481930	4,0323	يوجد الفصل بين الوظائف على مستوى
موافق	0,604640	3,9677	تقوم المؤسسة بشكل دوري بالرقابة عن
موافق	0,700230	4,0968	تنفذ الأجهزة الرقابية للمؤسسة مهامها بكل
موافق	0,340780	4,1290	الأجهزة الرقابية للشركة ترى بأن المعلومات
موافق	0,300540	4,0968	هناك إجراءات صارمة لمحاسبة كل فرد عن
غير	0,486370	1,3548	هناك تمييز في محاسبة الأفراد داخل
موافق	0,296720	3,6820	المحور ككل

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20.

يتضح من الجدول اعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.68 وهو في المجال من 3.40 إلى 4.19 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون "موافق"، كما أن عبارات المحور الثالث من رقم 1 إلى 6 اتجاه العينة بها "موافق"، والعبارة رقم 7 اتجاه العينة بها "غير موافق بشدة"، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تلتزم بتطبيق مبدئي المساءلة والمحاسبة. فالمسؤوليات داخلها محددة بدقة ودون تداخل، كما تجري المؤسسة رقابة دورية عن طريق مختلف الأجهزة الرقابية المستقلة، وهناك إجراءات صارمة للمحاسبة على أي تقصير.

6. نتائج الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق اجراء اختبار **T-Test** للعينة الواحدة، وهذا عند مستوى معنوية 5%، حيث قيمة **T** الجدولية = 1.697، بحيث نقبل فرضية العدم **H0** ونرفض الفرضية البديلة **H1** إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أقل من **T** الجدولية، أما إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من **T** الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1**.

- بالنسبة لفرضيات المحور الاول

H0: لا تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات
H1: تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات
 بمأن t المحسوبة = 45,897 وهذا اعتمادا على مخرجات SPSS 20 وهي اكبر من قيمة t الجدولية، و $0.000 = sig$ وهو اقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية **H0** و نقبل الفرضية **H1**، اي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة تهتم بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

- بالنسبة لفرضيات المحور الثاني

H0: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية
H1: تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية
 بمأن t المحسوبة = 60,160 وهذا اعتمادا على مخرجات SPSS 20 وهي اكبر من قيمة t الجدولية، و $0.000 = sig$ وهو اقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية

H0 ونقبل الفرضية H1، اي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة تطبق مبدئي الإنصاف والشفافية.

- بالنسبة لفرضيات المحور الثالث

H0: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة

H1: تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة

بمأن t المحسوبة = 69,092 وهذا اعتمادا على مخرجات SPSS 20 وهي اكبر من قيمة t الجدولية، و $0.000 = sig$ وهو اقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، اي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة تطبق مبدئي المساءلة والمحاسبة.

7. الخاتمة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج يمكن عرضها في النقاط التالية:

- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة على دراية بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات وتولي أهمية لمفهوم الحوكمة؛
- لا يوجد في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة دليل مكتوب حول حوكمة الشركات يتوافق مع خصوصية المؤسسة؛
- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية، وهذا من خلال توفر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسبة وبطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح عن المعلومات بكل شفافية ووضوح، بالإضافة

لوجود إجراءات مكتوبة تحدد صلاحيات مجلس الإدارة، كما أن هناك عدالة في توزيع المكافآت والتعويضات داخل المؤسسة؛

- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة مبدئي المساواة والمحاسبة، ويتضح هذا من خلال وجود تحديد للمسؤوليات بدقة داخل المؤسسة، هناك فصل بين الوظائف، كما أن هناك أجهزة رقابية تقوم بالرقابة بشكل دوري وبكل استقلالية وموضوعية، بالإضافة لوجود إجراءات صارمة لمحاسبة كل فرد عن أي تقصير في أداء مهامه، وهذا دون تمييز .

تبعاً للنتائج المتوصل إليها تمت صياغة جملة من الاقتراحات والتي من شأنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطبيق والالتزام بمبادئ الحوكمة بما ينعكس إيجاباً على مستوى أدائها على غرار:

- ضرورة توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دليل مكتوب حول حوكمة الشركات يتناسب مع خصوصية المؤسسة؛

- وجوب تنظيم دورات اعلامية وتكوينية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول حوكمة الشركات؛

- ضرورة الإسراع بالإلزام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك؛

- ضرورة تعميم برامج التأهيل على المؤسسات كخطوة ضرورية لتمكينها من تبني مبادئ الحكم الراشد؛

- إلزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك.

8. قائمة المراجع:

1. Frédéric Bernard, Rémi Gayraud, Laurent Rousseau , Contrôle interne, 4^e éditions, Maxima laurent du mesnil éditeur, paris, la France, 2013.
2. Rich Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage, Principles of auditing an introduction to international standards on auditing, second edition, Pearson education limited, England, 2005.
3. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015.
4. خواني ليلي، شعيب بغداد، الاسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها، دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، المجلد 4، العدد 1، سبتمبر 2017.
5. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.
6. سفير محمد، حيدوشي عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جوان 2017، العدد 2.
7. رابح خوني، سليمة هالم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد 1، 2016.
8. علي بن يحيى عبد القادر، تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2015.
9. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 2017.